مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The contribution of the Loan Guarantee Fund to facilitating the financing of small and medium enterprises in Algeria

من إعداد:

واضـــح فـــواز [1]	حريد رامي	سلامة سارة
جامعة محمد بوضياف المسيلة	المركز الجامـــعي ميلة	جامعة عنابة
Feuaz.ouadeh@univ-msila.dz	Rami- harid@hotmail.fr	Rami- harid@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 30 /2018/12 تاريخ القبول: 07 /2019/01

الملخص:

إن المشكلة التي تتناولها الدراسة بالبحث، تعود إلى وجود العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال تمنعها من الوصول إلى التمويل المصرفي، أو تدفع البنوك التجارية إلى تصنيف القروض الممنوحة لها، على أنها قروض ذات مخاطر عالية.

يأتي ذلك على الرغم من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتصحيح تلك الأوضاع، ينبغي البحث عن الحلول الكفيلة بمعالجة المشاكل التي تمنعها من الوصول إلى التمويل المصرفي.

وتهدف الدراسة إلى التعريف بصندوق ضمان القروض باعتباره واحد من تلك الحلول التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية من الحصول على القروض، من خلال التخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات والضمانات التي تعد من أكبر عقبات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الضمانات، عدم تماثل المعلومات، تكاليف المعاملات، صندوق ضمان القروض.

Abstract :

The problem addressed by this study goes back to the existence of a large number of problems that small and medium-sized enterprises encounter with the business environment that prevents them from accessing bank financing, or forces commercial banks to classify loans that they receive. are granted as high risk credits.

This is done despite the benefits to small and medium-sized enterprises in promoting economic and social development. To correct these situations, it must seek the most appropriate solutions to solve the problems that prevent them to access bank financing.

The purpose of the study is to shed light on the credit guarantee fund as one of those solutions that help small and medium-sized enterprises to the economic feasibility of obtaining credit, by reducing the problem of asymmetric information. and transaction costs as one of the biggest bank financing hurdles for small and medium-sized enterprises.

Key words: Small and medium-sized enterprises, guarantees, asymmetric information, transaction costs, credit guarantee funds for small and medium-sized enterprises.

[1] واضح فواز، Feuaz.ouadeh@univ-msila.dz

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها عاملا أساسيا ومحوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة الكبيرة على الإبداع والابتكار والتعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلا لإنتاج سلع وخدمات أخرى وتوفير فرص عمل وغيرها من المزايا، لذلك أولت دول كثيرة هذه المؤسسات اهتماما متزايدا وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة، ونتج عن هذا الاهتمام نمو كبير في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم دول العالم.

إن ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة هو صعوبة تقييمها وانخفاض رأس مالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها، كما أن مصيرها مرتبط عضويا بالخصائص الشخصية للمقاول، فكل هذه العوامل صعبت من مهمة البنوك التجارية في تقييم وتقدير الأخطار الناجمة عن نشاطاتها وهو ما دفعها إلى العزوف عن تمويل هذا النوع من المؤسسات.

إن عدم وجود ضمانة وارتفاع تكاليف المعاملات هما من العقبات الرئيسية التي تحول دون حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض، فمن غير المحتمل أن تمنح البنوك قروضا لهذه المؤسسات عندما تكون الضمانات غير كافية، وقد يعيق ذلك قدرة المصارف على استيفاء الدين في حالة التخلف عن السداد، أضف إلى ذلك أن إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس مغريا لأن ارتفاع تكاليف المعاملات يؤدي إلى ضآلة الأرباح.

ولمواجهة ذلك، قامت العديد من الحكومات بوضع برامج ضمان تسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية، والجزائر كباقي دول العالم وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، قامت بإنشاء صندوق ضمان القروض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر صندوق ضمان القروض أول أداة مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعالج أهم مشكل تعاني منه والمتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن هاته الورقة البحثية تأتي للإجابة على الإشكال التالي :

ما مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وتهدف الدراسة: إلى التعريف بصندوق ضمان القروض، من خلال توضيح وإبراز الآليات التي يستخدمها لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية، وكيف يساهم في تحسين فرص تلك المؤسسات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

وتنطلق الدراسة من فرضيات مفادها: أن وجود صندوق ضمان القروض سيسهم في معالجة المشكلات الأساسية المؤثرة سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيزيد من فعالية وكفاءة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشتمل الدراسة على المحاور التالية:

I. عقبات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

II. تقديم صندوق ضمان القروض كآلية لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

III. تقييم أثار صندوق ضمان القروض على نمو وتطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

I. عقبات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بعد اختباره لنتائجه، توصل Norton إلى أن مسيري المؤسسات يتبنون غالبا ترتيبا في عملية التمويل، حيث يستعملون إلى أقصى حد ممكن الموارد الداخلية، وفي حالة عدم كفايتها فإنهم يلجؤون للتمويل عن طريق الاستدانة قبل التمويل عن طريق إصدار الأسهم[1]. وقد انضم إلى هذا الطرح كل من *Narayanan*، *Heinkel & Zechner*، وذلك بعد اختبارهم نظرية سلم الأولويات في عدد واسع من المؤسسات[2]. يطرح هنا تساؤل: ما هي الدوافع التي تكون وراء لجوء المؤسسات إلى التمويل بالاستدانة؟ ونعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال تكون بالإشارة إلى مبررات اللجوء إلى التمويل بالاستدانة قبل التمويل عن طريق إصدار الأسهم.

1-تجنبها تكاليف إضافية: يشير *Charreaux*، إلى أن عدم التماثل في المعلومة بين المسيرين ومقدمي التمويل الخارجي هو أيضا السبب الكامن وراء تفضيل التمويل بالدين على التمويل بإصدار أسهم[3]. وتعتبر درجة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تكاليف الوكالة، أدنى نسبيا في حالة الاستدانة مما في حالة إصدار الأسهم كوسيلة للتمويل. والسبب في ذلك هو أن التمويل بالاستدانة، عن طريق القروض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرفية مثلا، يدع مجالا للقيام مباشرة على مستوى المؤسسة بفحص ورصد مشاريع الاستثمار وتنفيذها[4].

2-الأثر الضريبي (*L'effet fiscal*): وفقا لـ *Damodaran*، فإن للاستدانة مزايا ضريبية تتمثل في خصم المصاريف المالية من النتيجة الخاضعة للضريبة[5]. ولكن إذا زادت نسبة الاستدانة عن حدود معينة فسيؤدي ذلك إلى نشوء مخاطر الإفلاس. وحسب *Josée st-pierre*، فإن مخاطر الإفلاس تنشأ أساسا عندما تستخدم المؤسسة الأموال المقترضة في هيكلها المالي، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك، سوف يحملها مجموعة من التكاليف المتمثلة في المصاريف الإدارية المتعلقة بالإفلاس (تكاليف الإجراءات، أتعاب المحامين والموثقين ...الخ)، حيث ترتبط هذه التكاليف فقط بالتمويل بالاستدانة[6]. ويترتب عن مخاطر الإفلاس هذه زيادة في معدلات العائد التي يطلبها مقدمي التمويل الخارجي (*External finance*)، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة الأموال، وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة. أي أن زيادة نسبة الاستدانة سوف تترك أثرا عكسيا على قيمة المؤسسة السوقية بمقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية. ولذلك فإن الامتياز الضريبي للاستدانة تقابله تكلفة إفلاس كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين الامتياز الضريبي للاستدانة وتكاليف الإفلاس

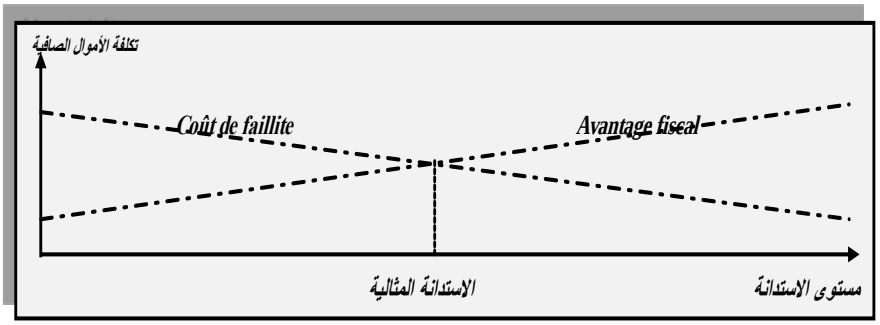

Source: Josée ST-PIERRE, La gestion financière des pme- théories et pratiques, presses de l'université du Québec, canada, 1999, p: 70.

وعليه، تتحدد نسبة الاستدانة المثالية (*Endettement optimal*) بالنقطة التي تكون عندها تكلفة الإفلاس في حدها الأدنى، وقيمة المؤسسة في حدها الأقصى.

3-شروط إصدار الأسهم أسوء من شروط التمويل بالاستدانة: قد تفترض أسواق رأس المال أن المؤسسة لا تصدر أسهما إلا عندما ترى أن موجوداتها القائمة مقيمة بأكثر من قيمتها الحقيقية (*Overvalued*). وتميل هذه الأسواق أيضا إلى اعتبار لجوء المؤسسة إلى التمويل بإصدار أسهم إشارة إلى عجزها عن الحصول على شكل أخر من أشكال التمويل لأن فرصها الاستثمارية تنطوي على مخاطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالغة (*Extremely risky*)، أو يعتبرها إشارة إلى أن نسبة ديون المؤسسة إلى رأسمالها قد بلغت مستوى يثير شعورا جديا بالخوف من وقوع ضائقة مالية. ونتيجة لذلك، يرجح أن تكون شروط إصدار الأسهم أسوء من الشروط المرتبطة بالتمويل عن طريق الاستدانة في حالة المؤسسة التي تسعى للحصول على التمويل لأغراض الاستثمار[7].

4-تجنبها خطر الاستيلاء: يذكر سبب أخر لتفضيل الاستدانة على إصدار الأسهم هو كون التمويل بإصدار الأسهم يعرض المؤسسات لخطر الاستيلاء (*Risk of a takeover*) عليها من جهة أخرى، لا سيما عندما تقدر الأسواق المالية قيمة موجودات المؤسسة بأقل من قيمتها الحقيقية. وقد تسير عملية التسعير في أسواق الأوراق المالية سيرا حسنا من حيث كفاءة المراجحة على أساس المعلومات أو المراجحة المالية التي تضمن حصول جميع المشاركين في سوق الأسهم على جميع المعلومات الجديدة فورا بشأن أسهم المؤسسة كي لا يستطيع أي من المشاركين تحقيق ربح بناء على هذه المعلومات المتاحة للعموم. غير أن عملية التسعير هذه قد لا تسير سيرا حسنا لجهة كفاءة عملية التقييم الأساسية التي قد تضمن أن تكون أسعار الأسهم انعكاسا دقيقا للعوامل الأساسية في المؤسسة (أي ربحيتها المتوقعة للأجل الطويل)[8].

5 – أثر الرفع المالي (*L'effet de levier financier*): إلى جانب الامتياز الضريبي للتمويل عن طريق الاستدانة والذي يخفض من تكاليف المؤسسة، تشير الباحثينة *Josée st-pierre* إلى أن هذا المصدر التمويلي بإمكانه أن يخلق أيضا ما يسمى بأثر الرفع المالي، حيث أنه نتيجة ثبات المصاريف المالية فإن المؤسسة التي تعتمد على الاستدانة في التمويل سوف تستفيد من أثر رفع مالي إيجابي (*Levier positif*) يتمثل في ارتفاع العائد على حقوق الملكية مقارنة بالعائد على الأصول شريطة أن يكون العائد على الأصول أكبر من معدل الفائدة، أما إذا كان العائد على الأصول يقل عن معدل الفائدة فإن المؤسسة سوف تتحمل مخاطر مالية بسبب الرفع السلبي (*Levier négatif*) [9]، وبالتالي فإن قرار التمويل يتوقف على إيجاد التوازن بين العائد من اللجوء إلى الاستدانة والمخاطر التي تنجم عنها.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في مراحل نشأتها الأولى والتي قد يرى الآخرون أن مشاريعها تنطوي على مخاطر شديدة فلا يرجح أن تتاح لها إمكانية اللجوء إلى التمويل الداخلي أو أن تتمكن من إيجاد تدفقات نقدية كافية على وجه السرعة. وفي هذه الحالات، تبرز أوجه عدم تماثل المعلومات بروزا شديدا لأنه لا يوجد سجل سابق (*Track record*) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن من خلاله الإطلاع على مهارات المقاولة لدى مسيريها أو على ربحيتها[10]. ونتيجة لذلك، فإن البنوك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف لن تمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل نقص الضمانات. وعليه فإن الصعوبات والمشاكل التمويلية تعد من أهم وأخطر المشاكل والتحديات التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصنفها البنك الدولي في المرتبة الأولى من بين العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بالمئة)

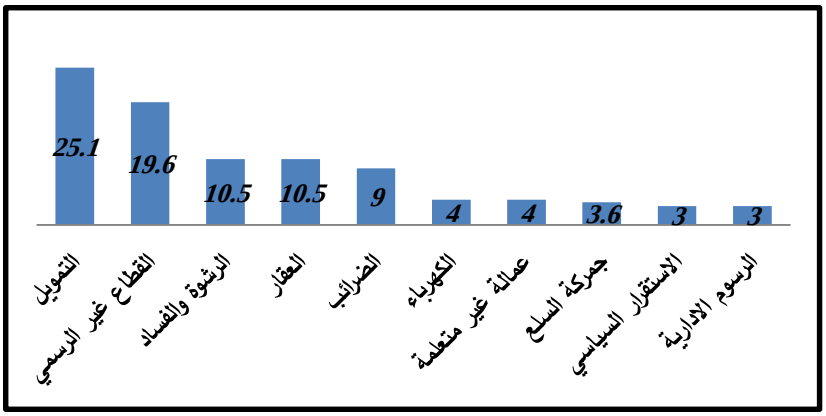

Source: International Finance Corporation & World Bank, Business Environment Snapshot for Algeria. Available at the following link: http://rru.worldbank.org/besnapshots/BecpProfilePDF.aspx?economy=Algeria (Le 20/08/2014 à 09:12).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن مشكلة التمويل تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تمثل نسبة 25.10% من إجمالي معوقات نشأة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فيلاحظ أن جل المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبات كبيرة في حصول أصحابها على قروض طويلة الأجل للانطلاق في النشاط (من خلال مثلا عمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات)، حيث تعتبر البنوك أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة في مراحل نشأتها الأولى محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بسبب عدم تماثل المعلومات[11] وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانة. وحتى إن توفر التمويل من البنوك (بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجاوزت مرحلة الانطلاق)، فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها، حيث تشترط البنوك في الجزائر ضمانات على قروضها تتجاوز 150% من المبلغ المقترض[12]. كما قد تأخذ عوائق التمويل البنكي أشكال أخرى كفترة السداد وفترة الانتظار للحصول على القرض، وفيما يتعلق بهذه الأخيرة بينت دراسة للبنك الدولي شملت 600 مؤسسة في الجزائر أن مدة الحصول على قرض للاستثمار تقدر بـ 5.5 شهر للمؤسسات الكبيرة وحوالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[13]. وقد أدت هذه المعوقات إلى انخفاض نسبة المؤسسات التي مولت استثماراتها عن طريق الاقتراض من البنوك، والشكل (03) الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): النسبة المئوية للمؤسسات التي تستخدم التمويل المصرفي في تنفيذ استثماراتها

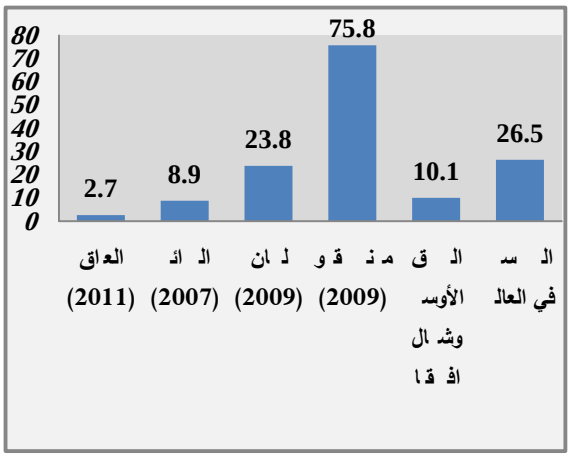

Source: International Finance Corporation & World Bank, Business Environment Snapshot for Algeria. Available at the following link:
http://rru.worldbank.org/besnapshots/BecpProfilePDF.aspx?economy=Algeria (Le 23/08/2014 à 12:02).

نلاحظ من الشكل البياني أن نسبة المؤسسات التي تستخدم التمويل المصرفي في تنفيذ استثماراتها منخفضة جدا في الجزائر، حيث لم تتعدى 8.9% في سنة 2007، ويرجع ذلك إلى صعوبة الحصول على القروض المصرفية الطويلة الأجل لتمويل الاستثمار، حيث صنفت الجزائر في جوان 2014 من قبل البنك الدولي في المرتبة 130 من حيث فرص الحصول على القروض[14].

وفي الوقع إن إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة لا تقتصر على الجزائر فقط وإنما هي إشكالية عامة في مختلف الدول الإفريقية؛ فمنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، زادت قروض البنوك للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع المناطق ما عدا إفريقيا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): حجم القروض للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية للفترة 1990-2007.

المناطـق	(1992-1990)	(1998-1996)	(2007-2004)
أمريكا الجنوبيـة	17.9	26.6	21.2
أمريكا الوسطـى	12.9	18.2	30.2
جنوب أسيـا	14.0	21.8	28.4
شرق وجنوب شرق أسيا	45.3	54.6	50.5
غربـي أسيـا	27.3	33.5	35.4
إفريقيـا	12.8	9.8	12.3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	-	5.6	22.9

Source: United nations conference on trade and development (UNCTAD), Trade and development report 2008, United nations, New York and Geneva, 2008, p: 103.

نلاحظ من الجدول أن القروض الائتمانية التي قدمت للقطاع الخاص بلغت أعلى مستوياتها في شرق وجنوب شرق أسيا، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في هذه المنطقة 50.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2004 و2007، أما الإقراض المصرفي للقطاع الخاص في إفريقيا كلها فإنه يبقى محدود جدا، حيث لم يشكل سوى نسبة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-2007، بالرغم من أن البنوك تشكل 70% أو أكثر من إجمالي موجودات النظام المصرفي والمالي في البلدان الإفريقية.

يستخلص مما سبق، أن التمويل يعتبر من أكبر المشاكل التي تعيق إنشاء، توسع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضمان القروض كآلية لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه إذا تمت إدارته والإشراف عليه بصورة مناسبة، فسوف يساعد على حل المشاكل التي تنشأ من عدم تماثل المعلومات، وارتفاع تكاليف الصفقات، وقلة الأصول التي يمكن تقديمها كضمانة.

II. تقديم صندوق ضمان القروض كآلية لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض البنكية، قد أسهم في تعميق الفجوة بين البنوك التجارية كمؤسسة تمويلية والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية، وتساهم في تحسين فرص تلك المؤسسات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإنشاء صندوق ضمان القروض.

1-ماهية صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): بغرض إعطاء صورة واضحة عن صندوق ضمان القروض، سوف نخصص هذا العنصر لدراسة كل من نشأنه، ومهامه في النقاط التالية.

1-1. نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02، المؤرخ في نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 المتضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنطلق نشاطه فعليا في 152004/03/14، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات[16]:

- ❖ يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية؛
- ❖ يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2. مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية[17]:

- ❖ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في: إنشاء المؤسسات وتوسيعها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة؛
- ❖ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- ❖ التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ❖ متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ❖ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما كلف الصندوق بالقيام بالمهام التالية:

- ❖ ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ❖ ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- ❖ التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- ❖ إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

2-أهداف وأهمية صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): يهدف صندوق ضمان القروض إلى خلق نوع من التوازن بين حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية، والقروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة من ناحية أخرى، كل هذا جعل منه أداة على درجة كبيرة من الأهمية في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2-1. أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): يهدف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

أ- الأهداف الاقتصادية: تتلخص الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية:

❖ تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديد هياكلها، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقي؛

❖ تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

❖ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تنافس المنتجات المستوردة، وذلك عن طريق إنتاجها محليا وإمكانية تصديرها إلى الخارج؛

❖ تشجيع الاستثمار المحلي من أجل زيادته وتنويعه والتقليص من الاستيراد؛

❖ تشجيع عمليات تحويل المواد الأولية المحلية؛

❖ العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وذلك بتقديم ضمانات وأولويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات.

ب- الأهداف الاجتماعية: تتلخص الأهداف الاجتماعية في النقاط التالية:

❖ خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة عن طريق زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النمو والتطور ؛

❖ تنمية المناطق النائية وتحقيق أهداف التنمية المتوازنة.

2-2 أهمية صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): تظهر أهمية صندوق ضمان القروض في كونه يحافظ على النمو الطبيعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدة هذه الأخير على سد فجوة التمويل أثناء مرحلة الانطلاق والنمو. فبالنسبة لمرحلة الانطلاق (*la phase de*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

démarrage) فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بضعف المصداقية (*la crédibilité*) بسبب غياب الخبرة ورغبة المسيرين في الاستقلالية18، حيث غالبا ما تحقق هذه المؤسسات تدفقات نقدية سالبة ورقم أعمال منعدم، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف الناتجة عن الأبحاث والدراسات، ولأن درجة المخاطرة تكون مرتفعة في مثل هذه الحالة فإن عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوى على الصمود والاستمرار، وذلك بسبب نقص الموارد المالية التي تعتمد على المدخرات الشخصية وإسهامات العائلة والأصدقاء في حين فهي بحاجة إلى قروض طويلة الأجل لتغطية الأصول الثابتة، لكن ذلك غير ممكن بسبب تخوف البنوك من عدم قدرة هذه المؤسسات من سداد ديونها، وهذا راجع بالأساس إلى غياب الضمانات الكافية التي تجنبها مخاطر التمويل، كما أن التمويل المصرفي حتى وإن حدث فإنه يكون قصير الأجل ومرتفع التكلفة أين تنعدم الإيرادات أمام تكاليف مالية ثابتة يجب دفعها، الأمر الذي ينجم عنه في كثير من الأحيان خطر الإفلاس. ونتيجة لذلك نجد كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة تلجأ إلى صندوق ضمان القروض الذي يسهل حصولها على قروض طويلة الأجل تمكنها من البقاء والنمو.

أما بالنسبة لمرحلة النمو (*la phase de croissance)* فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تحقق معدلات نمو معتبرة، راجعت بالأساس إلى امتلاكها لحصة معتبرة في السوق ناتجة عن قبول منتجاتها من قبل المستهلكين، لكن في هذه المرحلة قد تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة منافسة شديدة من طرف المؤسسات الكبيرة والمماثلة وحتى المؤسسات الأجنبية[19]، وبالتالي فهي بحاجة أكثر من ذي قبل إلى موارد مالية طويلة الأجل لمسايرة التطورات الحاصلة على مستوى السوق، وذلك من خلال تجديد وسائل الإنتاج وكذا الاهتمام بالبحوث التسويقية حتى تطور سياستها التجارية والتسويقية إذا ما أرادت الاحتفاظ بمكانتها بين مختلف المؤسسات المنافسة.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها إمكانية الحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتغطية الاحتياجات التمويلية المرتفعة في هذه المرحلة كونها تجاوزت ولو جزئيا مشكلة الضمانات التي كانت مطروحة في المرحلة الأولى، غير أن الواقع بخلاف ذلك كون البنوك التجارية نجدها تبالغ في تقدير المخاطر بسبب مشكل عدم تماثل المعلومات الذي يبقى مطروح في هذه المرحلة بسبب غياب سوق مالي كفؤ يوفر معلومات شفافة عن الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه فالبنوك التجارية إذا ما أرادت منح قروض للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة فإنها لا تقيم علاقة مباشرة معها، بل تفضل الاستعانة بوسيط للتخفيف من مشكل عدم تماثل المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكاليف المعاملات المرتفعة، وهنا يتولى صندوق ضمان القروض مهمة الوساطة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال ضمان القروض التي تحصل عليها هذه الأخيرة.

أما بالنسبة لمرحلة النضج (*la phase de la maturité*) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز باكتمال شخصيتها ككيان متكامل يحوز على مقومات الأداء الجيد للوصول إلى وضعية أكثر استقرار في المبيعات والأرباح والتدفقات النقدية، والقدرة العالية على منافسة المؤسسات المماثلة معها في الإنتاج، أو حتى منافسة المؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال[20].

في هذه المرحلة من حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصبح التمويل طويل الأجل عن طريق مناداة الجمهور العام للمساهمة في المؤسسة ممكنا، كون المخاطر قد انخفضت الى مستوى مقبول، في حين أن المقاول الذي يفضل الاحتفاظ بالمراقبة والاستقلالية في مؤسسته، فإن هذا يشكل عائقا أمام تطورها الذي لا يمكن أن يحدث إلا بدخول مساهمين جدد[21].

إن دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق المالي سوف يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات التي كانت مطروحة في المراحل الأولى، وبالتالي بإمكان البنوك أن تحصل على معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة أفضل من تلك المقدمة من الإدارة، مما يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للحصول على قروض طويلة الأجل.

3-خطوات منح الضمان والمؤسسات المؤهلة وغير المؤهلة للاستفادة منه (*FGAR*): إن المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض هي تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية، وبالتالي مشاركة البنوك في تقاسم المخاطر التي قد تنشأ نتيجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المقدمة.

3-1. خطوات منح الضمان من الصندوق: ينبغي على كل مؤسسة صغيرة ومتوسطة الراغبة في الحصول على ضمان من صندوق ضمان القروض إتباع المراحل التالية[22]:

- **التوجه إلى البنك:** حيث تتقدم المؤسسة صاحبة المشروع بطلب قرض بنكي من أحد البنوك المعتمدة، ويكون الطلب مرفق بملف يدرس على مستوى البنك، هذا الملف يكون مرفقا بضمانات كافية لتغطية مخاطر القرض وإذا كانت الضمانات غير كافية فإن البنك لا يقبل طلب التمويل إلا إذا صوحب بضمان مناسب من هيئة ضمان معتمدة.
- **التوجه إلى صندوق ضمان القروض:** يتوجه صاحب المشروع إلى صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع وتقديم خطة العمل والتي هي عبارة عن دراسة تقنو – اقتصادية يقدمها المستثمر للصندوق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أين يتم استقباله على مستوى مديرية الالتزامات لدى الصندوق في المنطقة التي ينتمي إليها، حيث يقوم المكلف بالدراسات بإلقاء نظرة مبدئية حول المشروع ويبدي هذا الأخير رأيه في ذلك، وبعد ذلك تنتقل هذه الدراسة إلى رئيس دائرة الالتزامات ليعطي رأيه كذلك، وفي حالة تماشي المشروع مع البرنامج العام للصندوق يقدم للمستثمر وصل استلام والذي يمثل موافقة على أن المشروع مؤهل من طرف الصندوق، ويكون هذا الوصل مرفقا بقائمة المعلومات المطلوبة من أجل استكمال الملف، كما يجب تقديم نسخة من الملف للبنك المعني قصد مباشرة الدراسة من جهته.

- **دراسة الملف من طرف المكلف بالدراسات:** يقوم المكلف بالدراسات لدى الصندوق بدراسة الملف المقدم دراسة عميقة تنتهي بإعداد المخطط التحليلي إضافة إلى التوصيات، ليقوم بعدها بإرسال التقرير لرئيس الدائرة الذي بدوره يسجل ملاحظاته وهنا يتم إرسال رسالة فتح الملف إلى المؤسسة المستفيدة، حيث أن هذه الورقة لا تمثل قبولا بمنح الضمان، لكن تأكيدا على أن المشروع مقبول لحد كبير وسيتم رفعه الى اللجنة المقررة على مستوى الصندوق، ومن ثم وجب على المستفيد دفع علاوة دراسة الملف (يدرس الملف على مستوى الصندوق والبنك)، ليقوم بعد ذلك البنك بوعد المؤسسة بمنح القرض بشروط وتقوم المؤسسة بدورها بتسليم رسالة الوعد للصندوق.
- **قرار لجنة المتابعة والالتزامات:** بعد موافقة المستفيد على رسالة فتح الملف، يرفع المكلف بالدراسات الملف إلى مدير الالتزامات والمتابعة والذي يرفعه بدوره إلى لجنة الالتزامات والمتابعة أين يكون محل مناقشة من طرف عدة أطراف.
- **منح رسالة عرض الضمان:** في حالة قبول الملف أي طلب الضمان يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان، والتي تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في نسبة الضمان، قيمة الضمان، طريقة التسديد...الخ، وتعتبر هذه الرسالة قبولا تاما بمنح الضمان للمؤسسة.
- **إبرام الاتفاقية مع البنك:** تقوم المؤسسة بوضع نسخة من رسالة عرض الضمان على مستوى البنك، بعدها يقوم البنك بإعداد اتفاقية القرض وتحريرها والمصادقة عليها من قبل الطرفين (البنك والمؤسسة)، ليتم بعد ذلك إرسال نسخة إلى صندوق الضمان.
- **تحرير شهادة الضمان:** يقوم الصندوق بإعداد شهادة للضمان بإشعار من البنك، وبتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض.

3-2. **كيفية الاستفادة من الضمان الممنوح من طرف الصندوق:** كما سبق وأن أشرنا إلى أن الهدف الأساسي لصندوق ضمان القروض هو تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك، وذلك من خلال تقديم الضمانات للمؤسسات التي تجد صعوبة في توفيرها، لكن هناك مؤسسات يمكنها الاستفادة من الصندوق وهناك مؤسسات أخرى لا يمكنها الاستفادة منه.

– **المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق:** إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من صندوق ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير[23]:

- ❖ المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- ❖ المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة؛
- ❖ المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛
- ❖ المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛
- ❖ المؤسسات التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛
- ❖ المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛
- ❖ المؤسسات التي توظف يد عاملة مؤهلة؛
- ❖ المؤسسات التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- ❖ المؤسسات التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

– المؤسسات الغير مؤهلة للاستفادة من الصندوق : هناك بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الاستفادة من صندوق ضمان القروض والتي نذكرها فيما يلي[24]:

- ❖ المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة؛
- ❖ المؤسسات المسعرة في البورصة؛
- ❖ شركات التأمين و الوكالات العقارية؛
- ❖ المؤسسات التي تنشط في مجال التجارة فقط؛
- ❖ المؤسسات التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة؛
- ❖ المؤسسات التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

– **طبيعة الضمان وكيفية الاستفادة منه:** تتراوح نسبة الضمان بين 10% و80% من القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، المبلغ الأقصى للضمان قيمته 25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دج، أما المبلغ الأدنى للضمان فقيمته 4 مليون دج، المدة القصوى للضمان فهي 7 سنوات، أما معدل الفائدة على القرض فيتحدد من طرف البنك[25].

– **تكلفة منح الضمان:** يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع والتي تتراوح بين 10000 و50000 دج تسدد عند الموافقة المبدئية على المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد المبلغ لصاحبه، هذا ويأخذ الصندوق أيضا علاوة التزام تقدر ب 1% من قيمة القرض، تسدد هذه العلاوة مرة واحدة عند منح الضمان[26].

بعد أن قمنا بإعطاء نظرة عامة عن صندوق ضمان القروض والتي تمكن القارئ من فهم طبيعة وآلية عمل هذا الصندوق، سوف ننتقل الآن لتقييم أثاره على نمو وتطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. تقييم أثار صندوق ضمان القروض على نمو وتطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يلعب صندوق ضمان القروض دورا كبيرا في تكسير مشكلات التمويل التي تكبح الرغبة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دورها في الاقتصاد الوطني، هذا ما يظهر من خلال الانجازات التي قام بها منذ نشأته والتي تهدف دوما إلى خلق أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاربة أكبر مشكل تعاني منه الجزائر وهو مشكل البطالة.

1. إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*): بهدف إعطاء نظرة شاملة عن إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنستعرض حصيلة الضمانات المقدمة حسب المشاريع أولا، ثم حصيلة الضمانات المقدمة حسب قطاع النشاط ثانيا، وأخيرا حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الجهة على النحو التالي:

1-1. حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب المشاريع منذ 2004 إلى غاية جوان 2012:

يمكن إجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الغيرة والمتوسطة حسب المشاريع إضافة إلى عدد مناصب الشغل التي أنشأت منذ 2004 إلى جوان 2012 في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب المشاريع منذ 2004 إلى غاية جوان 2012.

	النشأة	التوسع	المجموع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدد الضمانات الممنوحة	336	382	718
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	29215968237	40872060223	70088028460
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	16384397685	24949986364	41334384049
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%56	%61	%56
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	6267091529	11887068680	18154160209
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%38	%48	%44
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	18652058	31117981	25284346
عدد مناصب الشغل	7778	25320	33098

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement. Bulletin d'information statistique de la pme n021, octobre 2012, p: 35.

من الجدول نلاحظ أن عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أحجامها إلى غاية جوان 2012 قد بلغت 718 ضمانا بمبلغ إجمالي فاق 18 مليار دج، وبتكلفة إجمالية فاقت 70 مليار دج.

والملاحظ أيضا من الجدول أن عدد الضمانات المقدمة لتوسيع نشاط المؤسسات أكبر من تلك الموجهة لإنشاء مؤسسات جديدة، إذ بلغ عدد الضمانات المقدمة للتوسيع ب 382 ضمانا بينما خصص 336 ضمانا للإنشاء.

إن الضمانات المقدمة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في خلق 33098 منصب شغل، حيث ساهمة الضمانات المقدمة للإنشاء ب 7778 منصب شغل في حين ساهمت الضمانات المقدمة للتوسع ب 25320 منصب شغل.

1-2. حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان 2012: يمكن إجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إضافة إلى عدد مناصب الشغل التي أنشأت منذ 2004 إلى جوان 2012 في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان(دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	429	%60	12480327801	%69	23039	%70
البناء والأشغال العمومية	163	%23	3137899063	%17	6721	%20
الفلاحة والصيد البحري	9	%1	270660625	%1	499	%1
الخدمات	117	%16	2277272720	%13	2839	%9
المجموع	718	%100	18166160209	%100	33098	%100

Source :Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement. Bulletin d'information statistique de la pme n021, octobre 2012, p : 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد استحوذ على عدد كبير من شهادات الضمان، حيث استفاد 429 مشروعا صناعيا من ضمانات الصندوق بقيمة إجمالية فاقت 12 مليار دج، أي ما يعادل 69% من إجمالي قيمة الضمانات المقدمة، وحل قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية ب 163 مشروعا أي ما يعادل 17% من إجمالي عدد المشاريع التي استفادة من الصندوق بقيمة إجمالية فاقت 3 مليار دج، ثم تلاه في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات ب 117 مشروعا أي ما يعادل 16% من إجمالي قيمة الضمانات المقدمة التي فاقت مبلغ 2 مليار دج، وأخيرا قطاع الفلاحة والصيد البحري بتسعة مشاريع أي ما يعادل 1% من إجمالي قيمة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض.

والشكل الموالي يوضح توزيع عدد المشاريع حسب قطاعات النشاط التي استفادة من ضمانات الصندوق منذ 2004.

الشكل رقم (04): توزيع عدد المشاريع حسب قطاعات النشاط.

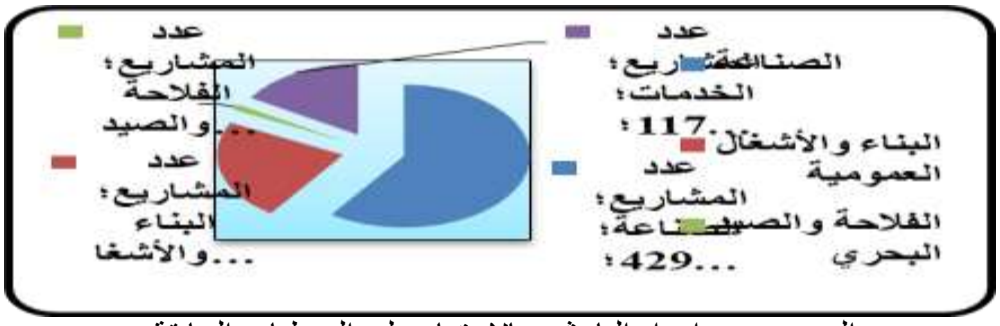

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عند الإنشاء أو التوسع قد ساهمت بشكل كبير في خلق مناصب عمل جديدة، حيث سمحت الضمانات المقدمة لقطاع الصناعة في خلق 23039 منصب عمل أي ما يعادل 70% من إجمالي عدد مناصب العمل المستحدثة في كل القطاعات، يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية ب 6721 منصب عمل أي ما يعادل 20% من إجمالي عدد المناصب العمل المستحدثة، أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب قطاع الخدمات ب 2839 منصب عمل، في حين كانت المرتبة الأخيرة من نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحري ب 499 منصب عمل جديد أي ما يعادل 2% من إجمالي عدد مناصب العمل المستحدثة في كل قطاعات النشاط.

والشكل الموالي يوضح عدد مناصب العمل المستحدثة حسب قطاعات النشاط التي استفادة من صندوق ضمان القروض منذ نشأته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (05) : عدد مناصب العمل المستحدثة حسب قطاعات النشاط

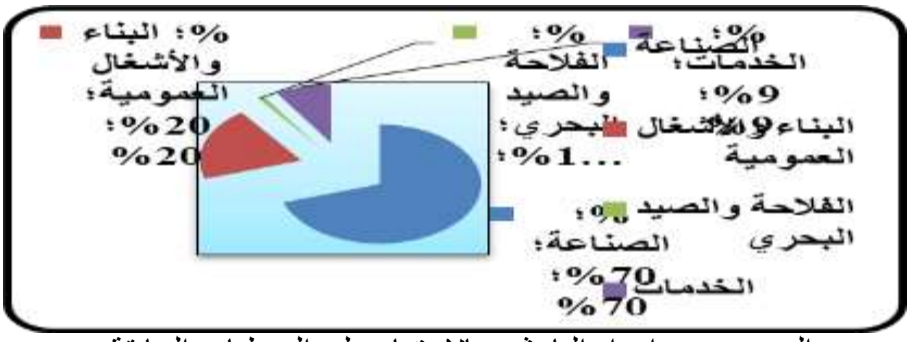

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

1-3. حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الجهة منذ 2004: يمكن إجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الغيرة والمتوسطة حسب الجهة إضافة إلى عدد مناصب الشغل التي أنشأت منذ 2004 إلى جوان 2012 في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : الملفات المعالجة حسب الجهة منذ 2004.

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمان(دج)	عدد مناصب الشغل
الشرق	183	4783710843	8367
الوسط	367	8813831441	16458
الغرب	139	3825930727	7167
الجنوب	29	742687198	1106
المجموع	718	18166160209	33098

Source: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement. Bulletin d'information statistique de la pme n021, p : 37.

من الجدول نلاحظ أن أغلب المشاريع التي استفادة من ضمانات الصندوق سواء عند الإنشاء أو التوسع تتمركز وسط البلاد ب 367 مشروعا أي ما يعادل 51% من إجمالي المشاريع المضمونة، وقد جاءت الجزائر العاصمة في الصدارة ب 215 مشروعا ثم تيزي وزو ب 57 مشروعا، وفي الرتبة الثانية منطقة الشرق ب 183 مشروعا أي ما يعادل 25% من إجمالي المشاريع المضمونة، حيث أخذت مدينة بجاية النصيب الأكبر من الضمانات ب 39 مشروعا ثم مدينة قسنطينة ب 21 مشروعا، تليها في المرتبة الثالثة منطقة الغرب ب 139 مشروعا أي ما يعادل 19% من إجمالي المشاريع المضمونة، تحصلت مدينة وهران على حصة الأسد ب 59 مشروعا ثم مدينة تلمسان ب 15 مشروعا، وفي المرتبة الأخيرة منطقة الجنوب ب 29 مشروعا أي ما يعادل 5% من إجمالي المشاريع المضمونة، حيث جاءت مدينة ورقلة في الصدارة بثمانية مشاريع ثم مدينة الوادي بستة مشاريع.

والشكل الموالي يوضح أكثر عدد المشاريع التي استفادة من صندوق ضمان القروض حسب الجهة وذلك مند نشأته إلى غاية جوان 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (06):عدد المشاريع التي استفادة من صندوق ضمان القروض حسب

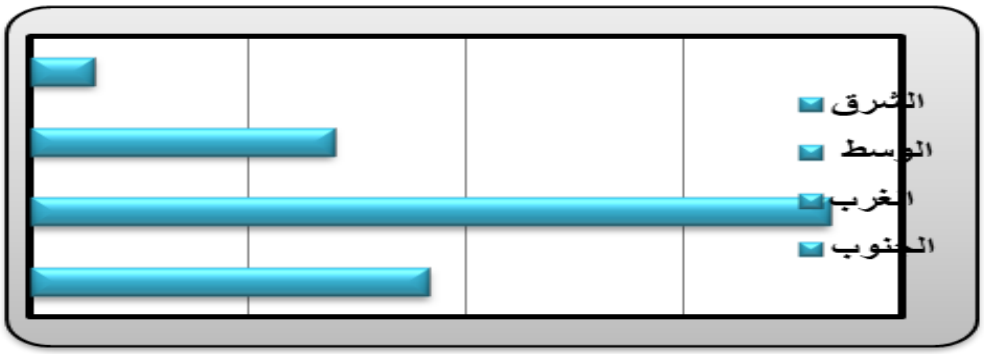

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ من الجدول السابق أيضا أن الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في خلق مناصب عمل جديدة يختلف عددها من منطقة لأخرى، ففي منطقة الشرق سمحت الضمانات المقدمة من طرف الصندوق في خلق 8367 منصب عمل أي ما يعادل 25% من إجمالي عدد مناصب العمل المستحدثة على مستوى التراب الوطني منذ نشأة الصندوق، في حين ساهمت الضمانات المقدمة لمنطقة الوسط في خلق 16458 منصب عمل أي ما يعادل 50% من مجموع عدد مناصب العمل المستحدثة، كذلك سمحت الضمانات المقدمة لمنطقة الغرب ومنطقة الجنوب في خلق 7167 و 1106 منصب عمل على التوالي.

والشكل الموالي يوضح أكثر عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف صندوق ضمان القروض حسب الجهة منذ نشأته.

الشكل رقم (07): عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف صندوق ضمان القروض حسب الجهة.

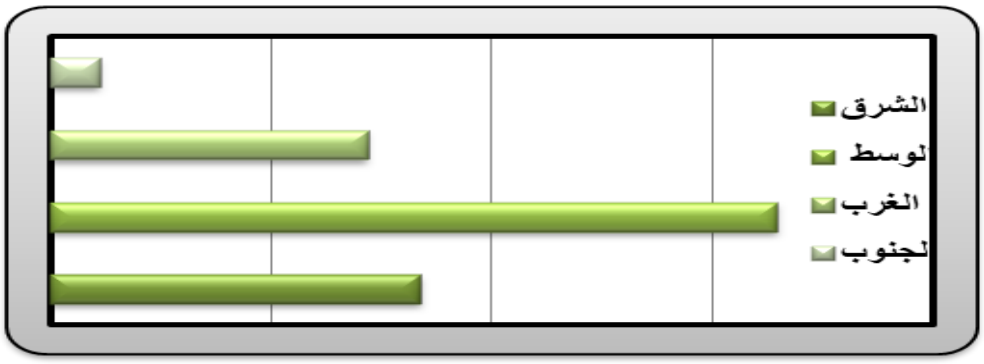

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

2- تقييم حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2004: بعد أن قمنا بعرض حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) منذ نشأته إلى غاية جوان 2012، سوف نحاول الآن تقييم هذه الحصيلة معتمدين على النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1. عدد الضمانات الممنوحة: إلى غاية جوان 2012، وصلت عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 718 ضمانا بمبلغ 18154 مليون دينار جزائري، حيث أن هذه الضمانات قد سمحت بإنشاء وتوسعة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2.عدد المشاريع المنشأة والموسعة: لقد دعم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) إنشاء 336 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 6267 مليون دينار جزائري، وتوسيع 382 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمبلغ 11887 مليون دينار جزائري، وهو ما أدى إلى خلق العديد من مناصب الشغل.

2-3. عدد مناصب العمل المستحدثة: إن الضمانات المقدمة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في خلق 33098 منصب شغل، حيث ساهمة الضمانات المقدمة للإنشاء ب 7778 منصب شغل في حين ساهمت الضمانات المقدمة للتوسع ب 25320 منصب شغل.

3-3. طبيعة المشاريع المضمونة: تشكل المشاريع التوسعية ما نسبته 53% من إجمالي المشاريع المضمونة منذ سنة 2004، حيث تمكن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) من ضمان 382 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في التوسع، و 336 مشاريع أخرى لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في النشأة.

3-4. تمركز المشاريع المضمونة: إن أغلب المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز وسط البلاد ب 367 مشروعا أي ما يعادل 51% من إجمالي المشاريع المضمونة، في حين تحتل المرتبة الثانية منطقة الشرق بنسبة 25% من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة، كما أن ولاية الجزائر تهيمن بنسبة تقدر ب 30% من إجمالي المشاريع المضمونة.

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إذا نظرنا إلى عدد الضمانات المقدمة منذ نشأة الصندوق إلى غاية جوان 2012، سوف نجده عدد قليل لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، ذلك أن منح الضمان ل 718 مشروع صغير ومتوسط قليل مقارنة بعدد الملفات المقدمة للحصول على الضمان، وبالتالي لا بد من توسيع نشاط صندوق ضمان القروض لما له من أهمية في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن الضمانات المقدمة منذ نشأة الصندوق إلى غاية جوان 2012، لم تساهم إلا في توسيع 382 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهذا رقم صغير باعتبار أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخرج من السوق أثناء مرحلة الانطلاق بسبب نقص الضمانات التي تمكنها من الحصول على القروض من البنوك التجارية، وبالتالي لا بد من زيادة عدد الضمانات إذا ما أردنا زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- إن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) قد ساهم في خلق 33098 منصب عمل جديد، وهو رقم مقبول مقارنة بعدد الضمانات المقدمة التي لم تتجاوز 718 ضمانا، وبالتالي لا بد من زيادة عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض حتى ننشأ ونوسع أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من مناصب العمل.
- لقد استحوذ قطاع الصناعة على أغلب الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض ب 429 مشروع، في حين أن نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يتجاوز تسعة (09) مشاريع، وهذا مؤشر يدل على أن صندوق ضمان القروض نادرا ما يمنح ضمانات للمشاريع التي تكون فيها درجة المخاطرة مرتفعة نسبيا، ولكن إذا ما أردنا فعلا زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من مناصب العمل فلا بد من زيادة عدد الضمانات الممنوحة لقطاع الفلاحة باعتباره بديل لمرحلة ما بعد الريع.
- إن الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نشأته، تتركز معظمها في منطقة الوسط ب 367 مشروع، في حين أن عدد المشاريع التي تحصلت على الضمانات في منطقة الجنوب لم تتجاوز 29 مشروعا، وهذا راجع ربما إلى النقص المسجل في فروع الصندوق على مستوى الوطن، حيث يوجد فرعان فقط، الأول في مدينة وهران والثاني في مدينة عنابة الذي فتح أبوابه في شهر جوان الفارط، وبالتالي لا بد من فتح المزيد من الفروع خاصة في منطقة الجنوب حتى يتسنى للسكان المحليين من الاستفادة أكثر من الخدمات التي يقدمها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها، أن فعالية الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترتبط بمدى وجود بيئة أعمال ملائمة وغير متحيزة، لذا نجد أن تلك المؤسسات قد تمكنت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تحقيق معظم أهدافها التنموية بفعالية وكفاءة في الاقتصاديات ذات البيئة التمكينية الملائمة، في حين أنها أخفقت أو أدت دورا تنمويا متواضعا في الاقتصاديات التي لم تتمكن من تهيئة مثل تلك البيئة.

ويساهم صندوق ضمان القروض بشكل فاعل في خلق البيئة التمكينية، من خلال عمله على معالجة مشاكل التمويل التي تؤثر سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى فعالية دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش والإحالات:

[1]- Josée ST-PIERRE, Configurations de capacités stratégiques et performance des PME, Revue de l'Entrepreneuriat (Vol. 12), 2013, p: 100.
[2]- H. Kent Baker, Gerald S. Martin, Capital Structure and financing Decisions; Theory, Evidence, and Practice, John Wiley & Sons, Inc, USA, 2011, p:79.
[3]- Josée ST-PIERRE, op, cit, pp : 89-90.
[4]- United nations conference on trade and development (UNCTAD), Trade and development report 2008, United nations, New York and Geneva, 2008, p: 94. Available at the following link: http://www.mdg-trade.org/tdr2008_en.pdf (Le 20/08/2012 à 14:26)
[5]- Aswath DAMODARAN, Finance d'entreprise : théorie et pratique, 2éme édition, édition de Boeck, Bruxelles, Belgique, 2004, pp: 726-727.
[6]- Josée ST-PIERRE, op, cit, pp : 89.
[7]- UNCTAD, op, cit, p: 94.
[8]- Idem, p: 94.
[9]- Josée ST-PIERRE, op, cit, pp: 72-73.
[10]- Idem, p: 94.
[11]- السعيد بريبش، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة SOFINANCE، مجلة الباحث، العدد رقم 05، 2007، ص 07.
[12]- محفوظ جبار، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد رقم 05، 2004، ص 04.
[13]- عبد الله بلوناس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص 129.
[14]- Rapport Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, op, cit, p: 11.
[15]- الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض: http://www.fgar.dz
[16]- بلعزوز بن علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 492.
[17]- محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد رقم 07، 2009، ص 126-127.
[18]- Josée st-pierre, op, cit, p: 100.
[19]- Idem, p : 78.
[20]- رابح خوني، نظام المشاركة: نحو تمويل بلا فائدة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علو م التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 50.
[21]- Josée st-pierre, op, cit, p: 100.
[22]- من إعداد الباحث بالاعتماد على:
- الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض: http://www.fgar.dz
- معلومات مقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية قالمة.
[23]- الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض: http://www.fgar.dz
[24]- نفس المرجع.
[25]- نفس المرجع.
[26]- نفس المرجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com